

دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في السودان - منظمة الشفافية السودانية نموذجاً

الدكتور / الفاتح عبدالله عبدالسلام¹
أحمدين صالح أحمد مُجَدَّ²

ملخص المقال

يدرس هذا المقال دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في السودان. مستعرضاً ماهية المجتمع المدني ومنظماته، وهل لها دوراً في محاربة الفساد في السودان. نظرياً يتمتع السودان بوجود منظمات مجتمع مدني، وهي قديمة في وجودها، كما تطورت في عددها وتنوعت في أهدافها وأدوارها، كما تفرد السودان عن العديد من دول العالم المناظرة له بقيام منظمة متخصصة في مكافحة الفساد وهي منظمة الشفافية السودانية، ويعد ذلك تقدماً في جهود مكافحة الفساد، ولكنه عملياً لم يصاحبه تقدم في تعزيز استراتيجية مكافحة الفساد، لغياب منظومة النزاهة وآليات مكافحة الفساد، كما أن غالب منظمات المجتمع المدني التي قامت في السودان لم يكن لها دور في ذلك إلا فيما ظهر في تغيير الأنظمة الاستبدادية بثورات عنيفة وليس الإسهام الهادئ بالإصلاح وذلك للنظرة السالبة التي حكمت وتحكم علاقات الطرفين كحكومة ومنظمات مجتمع مدني فضلاً عن الضعف الذاتي للمنظمات.

Abstract

This article examines the role of civil society organizations regarding fighting corruption in Sudan. It reviews what civil society and its organizations are, and whether they have a role in fighting corruption in Sudan. Theoretically, Sudan enjoys the existence of civil society organizations, and in terms of existence they are ancient. As they increase in numbers and varies in their objectives and roles. Unlike other countries, Sudan is very unique, with the establishment of an organization specialized in fighting corruption and promoting transparency, which is called the Sudanese Transparency Organization. This efforts can be considered progress in combating

¹ محاضر بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا - قسم العلوم السياسية

² طالب دكتوراة في العلوم السياسية - الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

corruption, but in practice it is not ideal in strengthening the anti-corruption strategy, due to the absence of the national integrity system and anti-corruption mechanisms, and most of the civil society organizations that's established in Sudan did not play a role in this field except when it appeared in changing authoritarian regimes with violent revolutions instead of the quiet contribution to reform the system. Due to the negative view that the government and the civil society organizations have against one another, they couldn't use each other's strength to create a much needed change to the country.

مقدمة

عملية مكافحة الفساد تتطلب تضافر جهود كل الأطراف ذات المصلحة في المجتمع، منها إشراك الشعب عبر منظماته المختلفة، فضلا عن أفرادهِ. فالعديد من التقارير والدراسات أشارت إلى أنّ مشاركة المواطن بشكل عام مسألة أساسية في نجاح عملية مكافحة الفساد.³ وهذه القناعة نابعة من فرضية أن المواطن العادي هو صاحب المصلحة والسلطة الحقيقية، وهو أول من يتضرر من تفشي الفساد. وينبغي والحال كذلك، أن يكون عينا ساهرة لمراقبة أعمال الموظف العام – أي العامل في الإدارات الحكومية – التي تضطلع بتقديم الخدمات له، وعليه أن يتخذ موقفا عامًا تجاه محاربة الفساد، ولكن المجتمع لطبيعته الفضاضة لا يستطيع القيام بمثل هذا الدور مالم يتأطر في كيانات مؤثرة، وفي حالتنا فإن أبرز الكيانات الفاعلة في المجتمع، هي منظمات المجتمع المدني بأشكالها المختلفة.

فالمجتمع المدني يلعب دورا مهما في مكافحة الفساد، وكياناته المنظمة تلعب دور أكبر، وهذه القناعة تتأكد أكثر في الأنظمة الديمقراطية. وهناك ثمة جدل حول ماهية هذه الأدوار التي يقوم بها المواطن العادي، أهو من خلال ما يشكله من منظمات؟ أم ما يغرسه من قيم؟ مثل الشفافية والنزاهة عبر مؤسسات تعليمية أو اجتماعية؟ أم ما يكشفه من ممارسات الفساد و التبليغ عنها؟ أو ما يكتبه عنها في الصحف؟. ولكنّ عملاً جماعياً كهذا يتطلب معرفة وإدراكاً لماهية الفساد، وسبيله هو العلم من أجل تقييم نشاطات المؤسسات والبناء عليها. وحتى يتمكن المواطن العادي من القيام بذلك، عليه أن يمتلك

³MatejaRek, *Researching the Role of Civil Society and Media in Curbing Corruption: A Need for a More Indepth Interdisciplinary Approach*, IIASS-Vol. 8 , No. 1 january 2015 , PP. 60 – 76

المعلومات الصحيحة الواضحة، عن إدارة الشأن العام، خاصة تلك الوظائف القريبة منه، أو التي تضطلع بمهام تقديم الخدمات المباشرة لأفراد المجتمع. ولتحقيق هذا الغرض يلزم المؤسسات العامة أن تطلع المواطن العادي على أعمالها، وتبين له الأسس التي بنت عليه تصرفاتها، وبكلمة أخرى لا بد أن يتسم عملها بالشفافية. وبالنظر إلى مصدر المعلومات التي يستقيها المواطن من المؤسسات العامة، فإنها تأتيه إما بالسؤال المباشر أو بواسطة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.⁴ فما هو المجتمع المدني؟ وما هي المنظمات التي توصم بمنظمات المجتمع المدني؟ وكيف تلعب دورها في مكافحة الفساد؟

مفهوم المجتمع المدني وتطوره التاريخي

عرفت البشرية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون طويلة قبل أن يظهر المصطلح في فلسفات التنوير التي ظهرت في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي في إطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا، الذي تجسد في التطور الذي حدث في مجتمعاتها في نهاية عصر النهضة الأوروبية الحديثة. ومفهوم المجتمع المدني كمفهوم لم يأت إلا متدرجا بفضل جهود العديد من الفلاسفة والمفكرين، تبعا لاختلافاتهم الأيدلوجية. وانتقل ذلك إلى الثقافات الأخرى محمولا بهذه الرؤية المتباينة. لهذا فإن مفهوم المجتمع المدني اكتسب بمضامين مختلفة في الفكر الغربي من حيث المفهوم، ويعود ذلك إلى ملامسات نشأته منذ أفلاطون الذي رأى في المجتمع المدني أنه وليدة حاجة البشر إلى إشباع حاجاتهم التي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التعاون فيما بينهم ، وأرسطو رآه كتجمع سياسي من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.⁵

غير أن مفهوم المجتمع المدني الحديث تبلور أكثر من خلال مفكري القرن السابع عشر والثامن عشر الذين لعبوا دوراً مهماً فيما شهدته أوروبا من تغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي قامت على أسس تملك الأرض وبنية السلطة، حيث اعتبرت السلطة مطلقة سواء كانت مرجعيتها سياسية أو دينية، وصاغ هذه الرؤية رجال الدين وفقهاء القانون، الذين رأوا أنه لا حدود لسلطة الملك الذي يمثل السلطة الدينية والزمنية، وظهرت تبعا لها ما عرف بنظرية " الحق الإلهي " وهي التي تنطلق من

⁴Ibid, P. 60-62

⁵ ساس ، هالة (2014) المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية ، جامعة المسيلة - الجزائر ، ص . 13

أن الملك يمثل سلطة الله في الأرض، وبالتوازي معها نشأ نسق اجتماعي واقتصادي الذي قسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي:

1. طبقة رجال الدين وكبار الحكام.

2. طبقة النبلاء الذين يحاربون.

3. الطبقة العامة التي تعمل وتكدح.⁶

مع تفجر الثورة الصناعية في إنجلترا والثورة السياسية في فرنسا، حدثت نقلة أخرى في البنية الفكرية والأيدلوجية والمادية والاجتماعية في المجتمع، فظهرت حركة الاصلاح الديني التي عمدت إلى إعمال العقل في النصوص الدينية، ومعها ظهرت الطبقة البرجوازية التي نزعت للاستقلال الاقتصادي والسياسي، وتصاعد دورها الاجتماعي، فقام مفكرون على رأسهم جون جاك روسو الذين نادوا بنظام اجتماعي جديد، فظهر نظام العقد الاجتماعي، الذي حل محل نظرية الحق الإلهي التي اجتذبت مؤيدي الحرية، نظرا لما رفعته من تحجيم للسلطات التحكيمية الاستبدادية للملوك، وأكدت أن الإنسان يجتمع مع غيره على أساس الاختيار الطوعي، وقد اتفق كل من توماس هبز وجون لوك ، وجون جاك روسو ، على أن الإنسان مرّ بمرحلتين ، هما:

المرحلة الطبيعية التي يدخل فيها الإنسان في مجتمع يعيش فيه بموجب القوانين الطبيعية وحدها وبحكم المولد. وهو المجتمع المتساوي الخالي من الامتيازات والطبقية ويعرف باللاهربية ، ويوصم بالمجتمع الطبيعي.

⁶ ساسي ، هالة ، (2014) المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية ، ماجستير ، ص . 16 - 18

المرحلة الثانية ، وفيها انتقل الإنسان للعيش داخل مجتمع على أساس اختياري قائم على احترام قوانينه التي صنعها باتفاقه، وهو ما عرف بالمجتمع المدني الذي نشأ بحكم الاتفاق البيني بين إرادات حرة لتحقيق مصلحة محددة ومنه تطور المفهوم الحديث.

رغم اتفاق فلاسفة العقد الاجتماعي على أن المجتمع المدني يقوم على أسس تعاقدية، ولكنهم اختلفوا في تحديد ملامحه الأساسية، ونقطة التقائهم كانت أن المجتمع هو كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، الذي يتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على الاتفاق التعاقدية، وهو مجتمع منظم سياسياً يضم كل من المجتمع والدولة التي لا يميز فيه أحدهما عن الآخر.⁷

وإذا أردنا أن نأخذها حسب الأيدولوجيات الحديثة المتمثلة في الليبرالية، الماركسية والرأسمالية ، فقد كان هيجل أول من تحدث في المدرسة الماركسية عن المجتمع المدني، حيث فصل بينه وبين الدولة السياسية، وفيها قسم المجتمع إلى أسرة، ومجتمع مدني، والدولة. وهنا يحتل المجتمع المدني موقعا وسطاً بين الأسرة والدولة.⁸

أما ماركس فقد اعتبر المجتمع المدني هو الأساس الراقى للدولة التي تستمد منه وجودها واستمرارها من خلال ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات. فالمواجهة بين الطبقة العمالية (البروليتاريا) والرأسمالية (البرجوازية) أملت ضرورة وجود الدولة إلى حين اختفاء الحاجة إليها بظهور الشيوعية التي تختفي فيه الطبقة.⁹

⁷ نفس المصدر السابق ، ص . 24

⁸ نفس المصدر السابق ، ص . 24

⁹ نفس المصدر ، ص . 27

غاب مفهوم المجتمع المدني عقوداً بعد ماركس، بيد أن زوال الفاشية المعادية للديمقراطية، أعادته مرة أخرى على الواجهة، عبر المفكر الإيطالي انطونيو غرامشي، الذي طرح الموضوع في إطار السيطرة الطبقية على الأسس الثقافية، وعنده أن المجتمع ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية، وإنما هو مجال للتنافس الأيدلوجي الثقافي، وعبرها تتم عملية الهيمنة من خلال مؤسسات الحزب، والنقابات، والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها... وهنا يحدد غرامشي مستويين للأبنية الفوقية، إحداهما ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني وهو مجموع الهيئات التي توصف عادة بـ"بهيئات خاصة"، والمستوى الآخر هو المجتمع السياسي وهي الدولة. وكلاهما يشتركان في ممارسة السيطرة، ولكن لكل منهما طريقته في تحقيق أهدافهما. فبينما يحقق المجتمع السياسي هدفه عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة، فإن المجتمع المدني يمارسه عبر الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، ووسائل الإعلام ودور العبادة والمؤسسات التعليمية وغيرها، التي تقوم بوظيفة السيطرة بالطرق غير المباشرة من خلال الهيمنة الثقافية، وبذلك أحدث غرامشي نقلة في الفكر الاشتراكي، من حركة كانت تقوم على الثورة العنيفة اللحظية المفاجأة، إلى حركة ثورية ثقافية أيديولوجية سلمية تتحقق في ظل ما يعرف بمجتمع مدني مفتوح تسود فيه علنية النضال وأدواته الناعمة.¹⁰

أخذ البعض، المجتمع المدني كمقابل لمفهوم الدولة، فمع المطالبة بالديمقراطية، والحديث عن احترام حقوق الإنسان وقيام الأمم المتحدة وصدور ميثاق حقوق الإنسان، والتأكيد على أحقية الإنسان في حرية التعبير والاجتماع، أصبح شيئاً فشيئاً يتخذ صور الحديث عن المجتمع المدني، ووجوب الاعتراف به أولاً، والسعي ثانياً إلى أن تقوم كطرف قوي في وجه الدولة التسلطية، لهذا منذ الوهلة الأولى تتقرر وفقاً لهذا المفهوم العلاقة بين الطرفين في صورة صراع أو مجابهة حتمية بينهما.¹¹

¹⁰ نفس المصدر، ص. 25

¹¹ محمد، محمد موسى صديق (2016) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ص. 10

في مقابل هذا الموقف الذي رأى حتمية المواجهة، يطرح رأي آخر تكاملي بين الدولة والمجتمع المدني، حيث منح المفهوم بعداً تنموياً خلال منظمات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي باتت تنظر للمجتمع المدني باعتباره المجال الذي يتيح فرصة لاشراك المواطنين في التنمية البشرية المستدامة بعد أن فشلت دول العالم الثالث في تحقيق التنمية.¹²

إن كان المجتمع المدني نتاجاً غريباً ترافق مع ظهور الديمقراطية فإن انتقاله إلى خارج هذا السياق كان يتطلب وجود مجموعة من الدوافع حيث كان نصف أوروبا الشرقية يعيش حكم الحزب الواحد، وكانت الديمقراطية من الممارسات الغائبة في تلك البلدان. ومع انهيار سد برلين وسلطة الأحزاب الاشتراكية الشيوعية في تلك الدول وسطوع نجم المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والنقابية بعد الدور الذي مارسته في دفع عجلة التغيير، أخذ مفهوم المجتمع المدني بعداً جديداً، حث عزز قنوات بدأت تظهر في الأدبيات السياسية ودراسات عمليات التحول الديمقراطية السياسية والمجتمعية. من هنا بدأ الاهتمام الخارجي بالمجتمع المدني، وصار دعم المجتمع المدني في الدول النامية وغير الديمقراطية من قبل الدول الغربية يقع على سلم أولويات الدعم الخارجي.¹³

ويشهد العالم الآن نمواً متزايداً في ظهور منظمات المجتمع المدني من حيث الكم والنوع وأصبح يطلق على العديد من التجمعات والأحزاب والاتحادات والجمعيات ومراكز الأبحاث والأندية الرياضية والجمعيات والجماعات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والنقابات والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والروابط والمؤسسات المهنية ومنظمات الأعمال مفهوم منظمات المجتمع المدني، التي تشمل طيفاً واسعاً خلاصته أنه يندرج ضمنه كل المؤسسات غير الحكومية التي تحمل رسالة محددة تسعى لتحقيقها نظرياً وبدرجة ما عملياً.¹⁴

¹² نفس المصدر السابق ، ص. 16

¹³ أبو سيف، عاطف (2005) المجتمع والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، ط1 الاصدار الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن، ص. 8-10

¹⁴ محمد، محمد موسى صديق (2015) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان، جامعة شندي ، بحث دكتوراة ، شندي - السودان، ص. 42

تعريف منظمات المجتمع المدني

رغم التعريفات المتعددة لمفهوم منظمات المجتمع المدني، فإن المقصود هنا هي تلك الكيانات القائمة على أساس المصلحة المشتركة، والتي تملأ الفضاء الممتد بين الأسرة كرابطة قائمة على الدم، والحكومة كممارسة للسلطة عبر أجهزتها المختلفة التي يفترض فيها أنها مملوكة للشعب لأجل خدمته، وتحقيق مصالحه وأهدافه، حيث يقوم المجتمع في مقابل ذلك بتأطير نفسه في تجمعات منظمة لتحقيق أهداف المؤسسين، وحماية مصالحهم، أو خدمة عموم المجتمع طوعاً دون انتظار عائد مادي أو نشدان ربح خاص. وبحسب سعد الدين إبراهيم هي عبارة عن "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة، والدولة؛ لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك، بقيم ومعايير الاحترام والتآخي، والتسامح، والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف".¹⁵

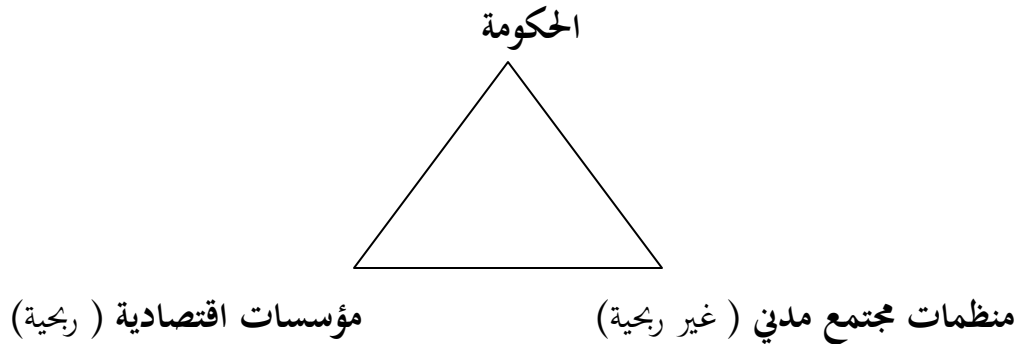
ويعرفها خليل بـ "نسيج متشابك من العلاقات، التي تقوم بين أفرادها من جهة، وبينهم وبين الدولة، من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح، والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف، والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة، في كافة الأوقات، التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإنّ هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية، واقتصادية وثقافية وحقوقية؛ متعدّدة، تشكّل في مجموعها القاعدة الأساسيّة، التي تركز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها، إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى".¹⁶

وتعريف ثالث بالقول: إنّه هو "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكّن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة"

¹⁵ مكاوي، بهاء الدين (11/11/2009 م) منظمات المجتمع المدني في السودان: خلفية تاريخية ج 1، ص. 2

¹⁶ ذكر في مقال لعبد الرحمن صوفي عثمان، ومحمود محمود عرفان، بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني "الضرورات والمستلزمات"، (2012)، ص72، <file:///C:/Users/My/Documents/>، تاريخ الاطلاع 2020/1/21م.

ولتعدد منظمات المجتمع المدني من حيث الشكل والغرض والحجم ربما يتعذر تقديم تعريف جامع مانع كما يقول علماء الأصول، ولكنه عملياً يدخل ضمن هذا المفهوم الواسع، كل منظمات المجتمع المدني التي تشمل الأحزاب السياسية، والتنظيمات المهنية والاتحادات الفئوية والنقابات العمالية، والمنظمات التطوعية الخيرية، والأندية الرياضية والمراكز الشبابية والبحثية ووسائل الإعلام، إلى غير ذلك من الكيانات، دق حجمها أو عظم، وهذه الكيانات الشعبية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتقديم خدمات معينة للمواطنين، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة كحماية حقوق الإنسان. وتلتزم هذه المنظمات في وجودها ونشاطها، بقيم ومعايير الاحترام، والتواضع، والتسامح، والمشاركة، والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، وأن الانتماء فيها يكون على أسس طوعية اختيارية تربط الأفراد مصالح مشتركة، وهذا يستبعد من المفهوم، المؤسسات الاجتماعية الأولية، كالأُسرة، والقبيلة، والعشيرة، والطائفة الإثنية، أو المذهبية أو الدينية، التي يجد المرء نفسه فيها، بمجرد الانتماء العرقي أو الديني أو المذهبي، وبعضهم استبعد المؤسسات السياسية مثل الأحزاب والمؤسسات الحكومية مثل الأجهزة الإدارية، والمؤسسات الاقتصادية الربحية، لأن الأخيرة تسعى لتحقيق ربح، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني، تلك المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي الذي لا ينشأ ربحاً.¹⁷ لهذا فإن منظمات المجتمع المدني تمثل الضلع الثالث للمجتمع، نجد في قمتها الحكومة كمنظم للعلاقة، وفي طرفي قاعدة المثلث نجد منظمات مجتمعية شعبية غير ربحية، ومؤسسات اقتصادية دافعا الربح المادي من خلال نشاطها ويمكن نمذجتها في الشكل التالي :



¹⁷ عبد الرحمن صوفي عثمان، ومحمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني "الضرورات والمستلزمات"، ص 73.

والسؤال الذي يثور هنا، هو ما أهمية منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد؟ و هل هناك فعلا منظمات كهذه في السودان؟ ومتى نشأت؟ وما نظرة المجتمع إلى دورها؟ وما مستوى نضجها؟ وما موقف الحكومة منها؟ وما نظرة القوى السياسية السودانية إليها؟ وهل كان لها دوراً فعلياً في مكافحة الفساد؟ هذه الأسئلة وغيرها هي محور نقاش الفقرات التالية.

أهمية منظمات المجتمع المدني

ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أهمية، ودور منظمات المجتمع المدني في هذا العصر، ككيانات مكتملة لدور الحكومة، في مجالي التنمية، والرقابة الشعبية على أداء الحكومة وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويتأكد هذا الدور أكثر في الحضر، وفي ذلك يقول ثابت "تزداد أهمية المجتمع المدني، لما تقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة أفراد الشعب، في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، إيجاباً أو سلباً، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، والإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات، حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة."¹⁸

ويدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني - كما سبقت الإشارة - كل الكيانات المجتمعية، المنظمة، التي تقوم العضوية فيه، تبعاً للغرض العام، أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند إلى عوامل الوراثة، وروابط الدم، والولاءات الأولية، مثل: الأسرة، والعشيرة، والطائفة، والقبيلة. هي، إذن مؤسسات تطوعية، يقيمها الأفراد داخل الدولة، ولا تخضع لسيطرة الحكومة، وتعمل بشكل أساسي على مبدأ غير ربحي.

وأهم ما يميزها، هي المرونة والثقة، وتوظيف الخبرة الجماهيرية في تحقيق النفع العام، ولكن، هذه المنظمات مازالت تعاني في العالم العربي، من جملة من المعوقات والمشاكل، التي تتمثل في اختلاط المفهوم، والأولويات، وضعف عملها، ووجود الالتباس، في أغلب الأحيان في العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة، وأحياناً ضعف أدائها، بسبب غياب الديمقراطية في بلدانها، وتغول السلطة التنفيذية عليها، وغياب الشفافية في عملها، وهياكلها، الذي يؤثر على علاقتها بأعضائها، مما يجعلها ضعيفة، بسبب

¹⁸ عبد الرحمن صوفي عثمان، ومحمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني

"الضرورات والمستلزمات"، ص 74.

سوء الإدارة. يضاف إلى ذلك، أنها تعاني من ضعف الإمكانيات المادية، وغياب التمويل، أو لا تتلقى أي دعم من الحكومات على الإطلاق. أما عن علاقتها بالسلطة، فإنها تعاني من تدخل السلطة بشكل دائم في شؤونها، بدءاً من الضوابط التي تضعها لتأسيسها، مروراً بتوجيهها، وتعيين بعض ممثليها في الجمعية، وانتهاء بتجميد عملها وأحياناً حلها، وتعقب ناشطيها.¹⁹ فما هو وضعها في السودان، وهل توجد في السودان منظمات مجتمع مدني؟ ومتى نشأت؟ وهل فعلاً لها دور في محاربة الفساد؟.

خلفية نشأة منظمات المجتمع المدني في السودان

من القيم المعروفة في السودان خاصة في المجتمع الريفي، هي النفي والتعاون في الخير من أجل انجاز الأعمال الجماعية، ومساعدة المحتاجين والتكافل، خاصة في أعمال الزراعة. ومع التمدن وانتشار التعليم، استدعى الناس تلك القيم في شكل بناء كيانات اجتماعية لتحقيق أهدافهم، وحماية مصالحهم المشتركة، واقتباساً لنافع تجارب الأمم الأخرى، الذي تبلور في شكل روابط اجتماعية، وأندية رياضية، وثقافية، ومراكز شبابية، ونقابات مهنية، واتحادات فئوية بفعل التطور وتنامي الوعي، لمواجهة متطلبات الاجتماع البشري، الذي فرضه التمدن، وأحياناً بأثر من حكمة عابرة من المجتمعات الأخرى في الاستفادة بمن بتكار الحلول لمشاكل آنية ومستقبلية.²⁰

بعضهم حاول ربط نشأة المنظمات الحديثة - وهو المفهوم الآخر الذي اجترحته النخب السودانية - في السودان تحديداً، بقدم الاستعمار الذي دفع الشعب السوداني، جراء الظلم الذي لحق به من قبل الاستعمار، للقيام بتأسيس تكتلات بقصد الحفاظ على الهوية ودفع الظلم. هذا التأثير وجد طريقه للتسرب من خلال المنظمات التبشيرية، التي استغلها الاستعمار، كمقدمة لتطويع المجتمعات الأخرى التي أخضعها، حيث تذكر الدكتورة نور الهدى محمد الشفيق، أنه في العام 1904م دخلت البعثة الإرسالية إلى السودان، وأنشأت عدة أفرع بمدن السودان المختلفة، وتميزت هذه البعثة، بنشاط كنسي

¹⁹ حسن يوسف يوسف، أيديولوجية الحياة السياسية في الدول النامية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2017م)، ص26-28.

²⁰ الشفيق، نور الهدى محمد (21 فبراير 2011) منظمات المجتمع في السودان ودورها في السلام ، ص. 2 وأنظر أيضاً، سعيد، سامي عبد الحليم (21 نوفمبر 2019) مساهمات المجتمع المدني في انتاج التحول التنموي في السودان، -[http://madasd.org/center-](http://madasd.org/center-media/) /media ص. 2 تاريخ الاطلاع 2020 /12/5

وتبشيري، لتقديم خدمات متنوعة. وفي العام 1917م دخلت البعثات التبشيرية الأمريكية إلى السودان، وشيّدت مدرسة بالخرطوم، وكان هناك نشاط ملحوظ يومئذ للبعثات بشكل عام في إنشاء المدارس والمستشفيات.²¹ هذا النشاط استفز بعض المثقفين السودانيين الذين ساءهم محاولات النيل من الهوية السودانية وقيم المجتمع الموروثة، فبادروا بإنشاء العديد من الجمعيات التطوعية، وإنشاء المدارس الأهلية، والمعاهد الدينية حفاظاً على الهوية، توج بتأسيس مؤتمر الخريجين في العام 1938م، كأول جمعية سودانية تطوعية آنذاك حينما لم يكن مسموحاً بالنشاط السياسي. تطور هذا النشاط إلى تكوين أحزاب سياسية فيما بعد، والنضال من أجل الاستقلال الذي أنجز عام 1956م بفضل جهودها والوعي الذي بثته، ثم ظهرت بعد الاستقلال بعض المنظمات التطوعية مثل الهلال الأحمر، والجمعية الخيرية السودانية، بالإضافة إلى الطوائف الدينية والطرق الصوفية، والأندية الأهلية، حيث تعاضم نشاط هذه المؤسسات، وكوّنت روابط شبابيه متخصصة، واتحادات مهنية، وفئوية، مما دفع الحكومة، لإيجاد قانون ينظم العمل التطوعي، للتمييز بين العمل السياسي والخيري الإنساني، فصدر قانون العمل التطوعي في العام 1957م، لضبط العمل التطوعي، وحتى لا تختلط الأهداف السياسية والإنسانية.²² خضع هذا القانون للمراجعة عدة مرات، كان آخرها التعديل الذي صدر في العام 2006م،²³ في ظل حكم ثورة الإنقاذ الوطني. ويمكن تجميع هذه التنظيمات التي نشأت في السودان بحسب غرضها، وطبيعة عملها، تحت ثلاث مظلات رئيسية، هي:

1. الاتحادات الفئوية والنقابات العمالية والتنظيمات المهنية والحقوقية.
2. المنظمات التطوعية الخيرية الخدمية والتعليمية.
3. المنظمات الترفيهية الثقافية.

تحت هذه المظلات ينتظم فسيفساء الكيانات المدنية المختلفة، التي تتنوع في أنشطتها، ودرجة فعاليتها، وبذلك يمكن القول، إن السودان شهد تأسيس منظمات مجتمع مدني متنوعة، من حيث

²¹ نور الهدى مُجّد الشفيق، منظمات المجتمع المدني في السودان ودورها في السلام، (2011م)، ص2.

²² المرجع السابق، ص2.

²³ المرجع السابق، ص5.

التكوين، وتاريخ النشأة وعراقة الوجود، تفاوتت أدوارها وفعاليتها، حيث نشأت في ظل الاستعمار في صورتها العصرية، كرد فعل للحيث الذي طال الشعب السوداني جراء الاستعمار، وأسهمت هذه المنظمات تبعاً لذلك، في تأسيس العمل الوطني، والأحزاب السياسية، وبذلك لعبت أدواراً رائدة، في تحقيق الاستقلال، كما لعبت أدواراً في تقويم اعوجاج الأنظمة الوطنية، التي تعاقبت على حكم السودان بنوعيتها المدني والعسكري، بوسائل مدنية مثل الاضرابات والمظاهرات والثورات الشعبية، حتى لعبت أدواراً رئيسة في إسقاط الحكومات العسكرية الاستبدادية، بثلاث ثورات شعبية مشهورة في التاريخ السوداني، هي ثورة أكتوبر 1964م ضد حكم إبراهيم عبود العسكري، وثورة أبريل 1985م، ضد حكم الرئيس جعفر محمدنيري العسكري، وثورة ديسمبر عام 2019م ضد حكم الرئيس عمر حسن أحمد البشير، والدافع الأساسي لقيام هذه الأخيرة وما أعطاها زخمها هو الفساد الذي استشرى في عهدها، بشكل لا يطاق، الذي يمكن استخلاصه من أحد أبرز شعاراتها وهو "سلمية... سلمية ضد الحرامية"²⁴.

رغم هذا التاريخ العريق والأدوار الرائدة، لمنظمات المجتمع المدني في السودان، لم يكن دورها واضحاً في محاربة الفساد، وبناء مجتمع الطهر والنزاهة، سواء من خلال توعية منسوبيها، أو ممارسة الضغط على السلطة وحملها على التغيير، أو إقناعها للحكومة بجدوى التعاون معها في محاربة الفساد، إلا من خلال من مواجهة عنيفة التي تفضي بإسقاط الأنظمة. وذلك لأسباب ذاتية داخلية، وأخرى خارجية. والأسباب الذاتية، تتمثل في الآتي:

1. غموض مفهوم المقصود بمنظمات المجتمع المدني، وبالتالي المهام التي ينبغي الاضطلاع بها: فإلى جانب عدم وضوح المقصود بمنظمات المجتمع المدني، كمصطلح وغرض، لكونها نظاماً وافداً جديداً نسبياً في السودان، فإنه يمثل أحد التحديات التي واجهته، وتواجهه في السودان ولعدم معرفة بيئة السودان هذا المفهوم يطلق عليه أحياناً المنظمات الأهلية، أو الخيرية، أو المنظمات الحديثة إلى غير ذلك من المسميات القريبة من المزاج السوداني. إذ كان نظام التعاون الذي ألفه الشعب السوداني من خلال النفير، هو آني

²⁴مصطفى عبده، سلمية سلمية ضد الحرامية .. مظاهرة تجتاح الخرطوم،

(2019/01/15م)، <https://www.arabnn.net/Section>، ص2. تاريخ الاطلاع 2019 / 02/25م

لتحقيق غرض ما، ولا يتسم بالديمومة، ولا ينشئ إلتزاماً مادياً مستمراً على أعضائه ، بينما يتطلب عمل منظمات المجتمع المدني صرفاً مستمراً، فضلاً عن حاجته للتفكير الدائم، من أجل التطوير، والتأطير وبالتالي يتطلب تفرغاً وسهراً، الذي يتعذر على الإنسان العادي احتمالها، في ظل غياب منفعة مباشرة تعود إليه، وأحياناً ضعف إمكانياته. والدولة لا تقدم دعماً له، إلا إذا كانت منظمات موالية، أو راضية بمولاتها للحكومة، لتغامر بفقدان إستقلاليتها، ولا تستطيع الاستفادة من دعم خارجي، بسبب حظر الحكومة استقبال دعم خارجي إلا بشروط قاسية بذريعة تفادي مخاطر التعاون الخارجي.²⁵

2. ضعف القدرات الإدارية: فالتنوع البشري والتفاوت الاجتماعي في السودان، هو الآخر يمثل معضلة يتعذر معه قيام كيانات متجانسة وفاعلة، أو تعجز عن إدارة التنوع بالرغم من أن طبيعة المجتمع المدني هي التنوع ولكنه يعاني من علو كعب القبيلة أو الجهة أكثر من روابط تقوم على مصالح مشتركة فضفاضة.

3. التسييس الزائد لعملها، إذ نشأت غالب هذه الكيانات كرد فعل للإستعمار، وفي حضنه نشأت الأحزاب، لهذا تنجح في غالب عملها إلى السياسة، وتأييد طرف على حساب طرف، والجنوح إلى الكيد، أو التكسب السياسي منها، من خلال تحشيد الأحزاب أو الحكومة لمثل هذه الكيانات في صراعها على السلطة، أو هكذا تُفهم أعمالها، وأنشطتها من قبل السلطة الحاكمة، وتُنظر إليها الأحزاب السياسية كذلك من زاوية الموالاة أو المعاداة، وبالتالي تسعى أن تصيب منها بحظ، وتتعامل معها على أساس إما أنها موالية، تحظى بدعمها ومساندتها، أو وضعها في خانة المعارضة من قبل الحكومة، فتواجه بسبب ذلك التهميش إن لم يتم معاداتها والتضييق عليها أو حلها أو يتم استغلالها كواجهات من الأطراف المختلفة.

²⁵ بهاء الدين مكاي، المجتمع المدني السودان: بعض الإشكاليات التأسيسية

البنوية، (د.ت)، <http://bahamakkawi.com/wp-content/uploads/2015/09>، ص 7-11.

4. ضعف التمويل: أبرز المشكلات التي تعاني منه منظمات المجتمع المدني هي المال وضعف التمويل،²⁶ إما بسبب عدم قناعة العضوية بدفع مساهماتها، لعدم قناعتها بجدوى المنظمة، لعدم وجود فائدة مباشرة، تعود إليها على المستوى الفردي، أو لضعف إمكاناتهم، أو للتضييق الذي تمارسه الحكومة على غير الموالين لها، بحظر تلقي المساعدات من الخارج. لهذا يكون نشاط بعضها موسمياً.
5. عدم تجانسها: إذ بعضهم ينخرط في العمل الإنساني، والبعض الآخر في مجالات حقوق الإنسان، وآخر في شكل كيانات نقابية، إلى غير ذلك من الأعمال والأنشطة التي تجعل إلتقاء مصالحها عسيرة، لتلعب دورها المطلوب. أما العامل الخارجي فيتمثل في علاقتها بالحكومة.

علاقة منظمات المجتمع المدني بالحكومة في السودان

لتمكن منظمات المجتمع المدني من أداء دورها في التنمية أو محاربة الفساد، يتطلب وجود علاقات ناعمة بينها وبين الحكومة، والنظر إلى دورها بإيجابية، كعنصر مكمل لجهد الحكومة. وأحياناً مراقباً لها، ومقوّم لإعوجاجها. ولكن الوضع في السودان كما أسلفنا تحتفي هذه الصورة الزاهية، ليتحول دور منظمات المجتمع المدني، إما إلى مطبل وداعم للحكومة مهما تأتي من أخطاء، أو منتقص من جهدها مهما تأتي من إنجازات إذا كانت معارضة. الصورة الأولى، تمثله المنظمات الموالية، سواء جاءت رغبة في عطاء الحكومة، أو توافقاً معها سياسياً أو أيديولوجياً. وفي السودان، يعد التنافر والتجاذب أحد المعوقات التي تحول دون الاستفادة من بعضهم بعضاً، إذ تعتبر الدولة المجتمع المدني غير محايد، وتعدّه مجرد أذرع ومخالب القط لأحد الأحزاب السياسية، التي تستغله للضغط على الحكومة لإسقاطها إذا لم تكن موالية.²⁷ لهذا تسعى هي الأخرى، لإيجاد موالين لها داخل هذا المجتمع المدني، وإيجاد منظمات موالية

²⁶ المرجع السابق، ص 8.

²⁷ سعد، خالد (16/يناير / 2020م) السودان .. التغيير السياسي يختبر منظمات المجتمع المدني،

ص. 2 تاريخ الاطلاع 2021 / 1 / 21 <https://arabi21.com/story/1237924>

والهيمنة عليها لترويج سياساتها، والدفاع عنها، وفي حالة الرفض التضيق عليها بكل السبل إن عجزت عن تدجينها وإستمالتها، وذلك باتهامها بالارتباط بدوائر خارجية. من جانبها ترى منظمات المجتمع المدني حتمية الصراع بينها وبين الحكومة، بسبب مواقفها السلبية تجاه الحريات العامة، في التعبير، والاجتماع وحقوق الإنسان، ولجوئها إلى المعالجات الأمنية في مواجهتها من اجل البقاء على السلطة. فعلى سبيل المثال، اعترض مسؤولون في الأمن في مطار الخرطوم على سفر أربعة من ممثلي المجتمع المدني السوداني، وهم في طريقهم لحضور مؤتمر دولي، لمناقشة قضايا حقوق الإنسان في السودان، وسحبت جوازاتهم، ومنعتهم من السفر دون إبداء أي أسباب،²⁸ كما أوقفت نشاط أربعة مراكز للدراسات، بذريعة التعاون مع جهات خارجية، والحصول على تمويل منها، وتقديم صورة سلبية عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، بإرسال تقارير إلى جهات أجنبية.²⁹ كما تتهم بالانخراط في نشاطات هدامة أو مستفزة للحكومة، وخارج نطاق الأعمال التي على أساسها منحت الترخيص. إزاء هذه الممارسات التي اعتبرتها المنظمات، منافية للحقوق المكفولة لها في الدستور في التجمع، والتعبير، حاولت الاحتجاج على هذه التصرفات، فتقدمت أكثر من 36 منظمة بمذكرة للجهات المسؤولة إبان حكم ثورة الانقاذ الوطني، حتى وصلت إلى الرئيس عمر حسن أحمد البشير، معبرة عن احتجاجها، ومطالبة بإيقاف التدخل في أنشطتها، وبغض النظر عن انتماءات هذه المنظمات، فقد أقدمت على الأسلوب الأمثل للتظلم في لجوئها إلى القانون للانتصاف مما لحق بها من عسف، وممارسة المكفول لها في الدستور، ولكنها لم تجد رداً، سلبا أو إيجابا حتى سقوط النظام في أبريل 2019م. وهذا يعكس طبيعة العلاقة السلبية التي كانت تحكم الطرفين، وبالتالي تنعدم إمكانية التعاون بينهما في مكافحة الفساد. لكن كان هذا هو دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام، هل هناك منظمات خاصة بمحاربة الفساد؟ وما هو دورها؟

²⁸ دبنجا، السودان يمنع مشاركة المجتمع المدني في المراجعة التي تقودها الأمم المتحدة لسجله في مجال حقوق الإنسان، (20 / 2 م / 2016م)، (amnesty.org/download/documents/AFR)، ص1.

²⁹ سودان تريبون، كنفدرالية المنظمات تطالب السلطات السودانية بوقف الحملات ضد الناشطين، (5 يوليو 2016م) sudantribune.net/14606، ص2.

دور منظمة الشفافية السودانية

عادة التنظيمات التي تتهم بالانحياز لطرف أو تستغل من قبل الحكومات أو الأحزاب السياسية في إطار صراعاتها على السلطة هي النقابات العمالية والمنظمات الفئوية كالشباب، الطلاب ، المرأة، العمال، أو التنظيمات المهنية مثل الأطباء ، المحامين ، البيطرة، الصيادلة، المحامين، المعلمين والمزارعين... الخ ، وهي عرضة للحظر والحل مع قدوم كل نظام جديد، خاصة الانقلابات العسكرية، أو المضايقة من الأنظمة شبه الديمقراطية أو الديمقراطية، إذا ما صنفت تلك التنظيمات ضمن غير الموالية، وأكثر من إهتم بهذه التنظيمات هي الأحزاب الأيدلوجية مثل اليساريين والإسلاميين الذين نقلوا صراعهم على منابرها لاستغلالها في التحشيد عند الحاجة ضد الخصوم أو السلطة الحاكمة. أما المنظمات الخيرية التطوعية فتسجل ضمن قانون ونظام معروف، ويتم تأسيسها لخدمة أغراض محددة، وتقدم خدماتها لعامة المحتاجين من الجمهور، وأعمالها معلنة إلى حد بعيد، وتقدم تقاريرها دوريا، لهذا يتعذر وصمها بالموالية لطرف، بالرغم من أنها هي الأخرى يمكن أن تكون مستودعا للكادر الحزبي في شكل موظفين رسميين ولكنهم يساعدون تنظيماتهم بشكل أو بآخر. وهناك منظمات ثقافية مثل مراكز دراسات وابحاث ونشاطات ترفيهية أو حقوقية مثل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان التي يتعرض بعضها للمضايقات لاثامها بأنها تمثل واجهات للمعارضة. وحديثًا ظهر نمط جديد في إطار التحول الذي طرأ في الذهنية العالمية، جراء تنامي الوعي العالمي بخطورة الفساد كمسبب رئيسي للتخلف، وتأخير التنمية والتطور، اقتصاديا لما يسببه ذلك من اختلال في توزيع الثروة ونسف العدالة الاجتماعية، وإثارة الغبن والمشاحنات والحروب بين الناس، فأخذت المبادرات تتوالى بإنشاء منظمات الشفافية القطرية، حتى فاقت فروعها المائة فرعا في العالم، فجاء تأسيس منظمة الشفافية السودانية بمبادرة من نفر كريم على رأسهم الدكتور الطيب مختار، الأمين العام السابق للأوقاف السودانية، بعد اطلاعه على تجارب الأمم الأخرى في الإصلاح المجتمعي بمبادرات شعبية، وكان أحد الذين طالهم الاتهام بالفساد كيدا، ثم برأته المحكمة فشعر بواجب القيام بهذه المبادرة لنشر الوعي والمساعدة في تأسيس مجتمع الطهر وتعميق الشفافية التي تعد حجر الزاوية في مكافحة الفساد، ولكنه رفض أن يكون قيام المنظمة كرد فعل لذلك الحدث، بل كانت الفكرة أسبق على ذلك، حيث انقدحت فكرتها الأولى في العام 2006م وتبلورت حتى العام 2008م وفي

هذا العام بدأت إجراءات تسجيلها وسجلت ضمن قانون العمل الطوعي، بينما كانت تلك الاتهامات الكيدية في العام 2012م.³⁰

دوافع النشأة

في إطار تبرير نشأتها أشارت منظمة الشفافية السودانية في تقريرها إلى أن العالم يعاني من الفساد وخطورته وتداعياته أضحت أكثر من الحروب، لأنه ممارسة لاتحدها الحدود، وعابرة للقارات والإقتصاديات والمجتمعات، كما أنه لايمكن إجتثائه كلياً، وإنما يمكن الحد من خطورته عبر سد الثغرات التي ينفذ عبرها، وبتجفيف منابعه وكشف القناع عنه. كما أنه لايمكن لجهة واحدة محلية أو إقليمية أو مؤسسة رسمية أو طوعية أن تدعي قدرتها على مكافحة الفساد منفردة. فمكافحته، ليست حكراً على الحكومات وحدها، وإنما هي مسئولية تضامنية تقوم بها مكونات المجتمع كافة بما فيها الرسمية، لتشكل منظومة وطنية متكاملة، عبر إستراتيجية وطنية متفق عليها، بما يمكن الدول من أن تتقدم إلى مستوى أرفع، في مؤشر مدركات الفساد. ليس فقط من أجل تحسين الصورة فقط في عيون الآخرين، بل لأهمية ذلك للبلاد ومواطنيها، وللمتعاملين معها، من المانحين، وبيوت التمويل والإستثمار وأهل السياسة، الذين يبدؤون أول ما يبدؤون قبل استهلال أعمالهم، الإطلاع على تقرير مؤشر مدركات الفساد، ونظام النزاهة الوطني في أي بلد، ليعرفوا مع أي نوع من الدول يتعاملون، ومدى ملائمة البيئة وتوفر الشفافية فيها لمباشرة أعمالهم وتعاونهم، بثقة وإطمئنان.³¹

لئن كان هذا هو المبرر العام لميلاد منظمة الشفافية، فإن المبرر الخاص يذكره مؤسسها في قصة نشأتها فيقول " عملت في الجهاز المركزي وللإصلاح الإداري ، كما اشتغلت مسؤولاً في وزارة العمل والخدمة العامة ، فطرحت رؤيتي للإصلاح، ولسبب أو آخر أدركت أنني لا أستطيع القيام بذلك، فضلاً عن حصولي على فرص للمشاركة في مؤتمرات دولية إبان عملي في الوزارة، فاطلعت على تجارب إنسانية ناجحة لأعمال تطوعية أسهمت في تحقيق ما كنت أطمح إليه في الإصلاح، عبر منظمات تطوعية

³⁰ مقابلة بحثية مع رئيس المنظمة دز الطيب مختار الطيب عبر الوتساب في 26 ديسمبر 2020م من ماليزيا إلى الخرطوم حيث يقيم الدكتور.

³¹ الطيب ، الطيب مختار (2020) السودان في ميزان الشفافية (كتاب تحت الطبع للمؤلف) ، ص . 1

مجتمعية، فتقدمت باستقالتي، وعمدت إلى تأسيس هذه المنظمة ووجدت من شاطربي الفكرة، وتداعين لمؤتمر عام، وعبر هذه المبادرة الشعبية تأسست منظمة الشفافية السودانية للقيام بالتوعية بمخاطر الفساد وتأسيس مجتمع الطهر. سجلنا المنظمة كمنظمة مستقلة وفق قانون العمل الطوعي في العام 2008م، ولكنها لم تباشر عملها إلا في العام 2014م لأسباب ذاتية".³² هذه المنظمة نشأت في عهد النظام السابق (ثورة الانقاذ الوطني)، ولكنها لاتزال تحظى بالترحيب في ظل الحكومة الحالية، التي أعقبت الحكومة التي أطاحت بها ثورة شعبية في أبريل 2019م، وعرفت بثورة ديسمبر، وعادة كل نظام يأتي بانقلاب عسكري أو بثورة شعبية لايرحب بمنظمات وتنظيمات كانت في العهد السابق، خاصة إذا كان على رأسها ممن تحوم حوله تم التعامل مع النظام السابق، ورئيسها كان مسؤولاً رفيعاً في النظام السابق، كما أن حكومة الثورة عمدت إلى ما أسمتهه بساسة تفكيك التمكين، وتصفية كل ما كان محسوباً على النظام السابق ولكنها أبقت على هذه المنظمة، ربما كان مرد ذلك إلى أسلوبها الناعم، ومحاولة كسب الجميع حيث يقول الدكتور " نحاول بقدر الامكان إيصال صوتنا دون أن نعادي أحداً، ونحافظ على المسافة المتساوية بيننا وبين الفرقاء والشركاء " وولاءنا هو للوطن وليس لقبيلة أو لحزب أو لمنطقة معينة، نحاول كسب ثقة الحكومة والمعارضة معا"³³. وأكثر تحديد يذكر أسباب عدم منعهم من العمل واستمرار عملهم إلى أسباب منها :

1- الإيمان بأهمية الشفافية ومكافحة الفساد وصولاً إلى التنمية المستدامة ، ويقصد به قناعة المؤسسين والمتطوعين في المنظمة.

2- اتباع المنظمة المنهج المؤسسي وليس اللهث وراء كشف الممارسات الفردية في مكافحة الفساد ، وذلك بالاشارة إلى ضرورة استكمال آليات مكافحة الفساد وكشف مواطن الخلل فيها، وهو أيسر لها ولا مكاناتها من متابعة قضايا الأفراد.

³² لقاء بحثي مع الدكتور الطيب مختار الطيب، ومؤسس منظمة الشفافية ورئيسها منذ التأسيس ، في الخرطوم بتاريخ 14 / 2 / 2014م وهو الأمين العام السابق للأوقاف السودانية.

³³ اتصال هاتفي مع الدكتور الطيب مختار (2020/12/26م) رئيس منظمة الشفافية منذ التأسيس وحتى اليوم في الخرطوم.

- 3- تحت ما يسمى بالأنظمة الشمولية ، أن تشير إلى المعوقات وإلى كيفية تجاوزها بعقلانية وموضوعية وبكل شفافية ودون استعداد أي جهة، باعتبار أن مهمة المنظمة هي الإصلاح، لأن من حكمة ونصائح ومفاهيم منظمة الشفافية هي (Stay safe to operate, and to stay in your country) ورغم ذلك لم تسلم المنظمة من بعض المضايقات ولا تزال.
- 4- المنهجية الثابتة في تناول المواضيع ذات الصلة تحت كل الظروف ، فمثلا كانت المنظمة تطالب في الحكومة السابقة باستكمال منظومة مكافحة الفساد ولم تكتمل ، وهي الآن كذلك بذات الرسالة ولن تمل تدعو وتطالب.
- 5- الاعتراف المجتمعي بالمنظمة وأهمية ما تقوم به، وثباتها على رسالتها، مما يصعب على السلطة حلها أو منعها من العمل، فضلا عن صلاحها مع المنظمة الدولية للشفافية، وإن يتم هيكلتها ضمن فروعها.
- 6- عدم تلقي المنظمة أي دعم مالي خارجي أو داخلي من حكومة أو حزب، الذي يمكن أن يتخذه صاحب غرض للتشكيك في نزاهتها أو حياديتها.³⁴

أهداف المنظمة

حددت المنظمة أهدافها في الآتي: توعية وتعزيز قدرة المجتمع المدني المحلي على مراقبة وقياس مدى تطبيق الجهود الإصلاحية لمكافحة الفساد وأثرها، وتقييم أداء أنظمة النزاهة الوطنية، والتنبيه إلى أوجه القصور في مكافحة الفساد ومخاطره، وإصدار توصيات بشأن المجالات ذات الأولوية في الإصلاح المتعلقة بمكافحة الفساد، والتوعية بمخاطر الفساد، وحث الحكومة على إزالة كافة التحديات. كما تعمل على تقديم البحوث وتحليل الفساد لقياس نطاقه وتكراره ومظاهره بتناول جانبي العرض والطلب من الفساد، وتسهيل الحوار والبحث عن حلول عملية.³⁵

³⁴ الطيب مختار (30 ديسمبر 2020م) رسالة نصية على الواتساب في رده كرئيس للمنظمة على الباحث لسؤال كيف استطاعت

أن تضمن المنظمة استمرار عملها في ظل النظام الجديد؟

³⁵ الطيب مختار ، نفس المصدر السابق ، ص . 4

طريقة عملها وإنجازاتها

كان على المنظمة أن تُعرّف المجتمع بدورها خاصة عبر أجهزة ومؤسسات الإعلام المختلفة، فوطدت علاقاتها على مستوى المؤسسات الطوعية، مع إتحاد الصحفيين، والجمعية السودانية لحماية المستهلك، عبر مذكرات تفاهم ، وعلى مستوى الأفراد مع عدد كبير من الصحفيين ومقدمي البرامج ذات الصلة في محطات التلفزة والإذاعات، حتى على المستوى الخارجي، بالإضافة إلى العلاقة مع المؤسسات الرسمية ذات الصلة، كوزارة العدل والنائب العام وديوان المظالم العامة، وديوان المراجعة القومي، ومفوضية حقوق الإنسان، و فرق عمل الأمم المتحدة الخاصة بإنفاذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة لفساد، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، لتصبح المنظمة مرجعا مهمًا لتلك الجهات فيما يختص بمكافحة الفساد³⁶. ولا تنخرط في الاتهامات الفردية والممارسات الفردية للأفراد، لكونها لاسلطة لها ولا الامكانيات التي تعينها على ذلك.

بفضل تلك الجهود ظلت أخبار المنظمة حاضرة في وسائل الإعلام ، التي غطت إلى حد كبير، متطلبات مكافحة الفساد، التي ظلت متوازنة بما لا يخل بالهدف، ضمانا لإستمراريتها في أداء مهامها لكشف القناع عن الفساد، بما يبعد المنظمة بقدر المستطاع عن إتباع النداء الفردي، وتداعياته.

إن التوازن، كما يطالب به البعض، ما بين سمعة البلاد، وما قد يتبع ذلك من ضرر الإحجام عن التعامل معها، وبين ماهو واقع وأهمية إصلاحه، يوجب إبراز الإيجابيات أولا وتشجيع السلطة والآليات المعنية بمكافحة الفساد، وتأكيدا كممارسة مستمرة، والإفصاح عن تداعياتها الموجبة مهما كانت ضالة حجمها، ثم الإنتقال بسلاسة إلى أوجه القصور وتسميتها كتحديات بعيدا عن نبرات التحدي والإحباط والتنديد، مع توضيح كيفية معالجتها وبيان آثار عدم المعالجة بجلاء، لتكون المنظمة بذلك، في موضع الناصح وليس العدو، وتقديم تقرير سنوي عن نظام النزاهة الوطني.

هذا هو نهجها في التعاطي مع قضايا الفساد وطرق الإصلاح، ولكن من الناحية العملية كثيرا ماتأخذ الجهات التي تعتبر موالية للسلطة من تقرير النزاهة الوطني، ماهو إيجابي لها وتركز عليه من دون الإعتراف بالسلبات والعمل على معالجتها، كما تأخذ الجهات الأخرى في الجانب المقابل السلبيات وتركز عليها،

³⁶ نفس المصدر السابق ، ص . 7

من دون النظر إلى الإيجابيات التي تستحق التشجيع، حيث يختار كل طرف الأخبار الموجبة التي تسند حجته.³⁷

كيفية إنفاذ أعمالها وأدواتها

تستخدم المنظمة في عملها بعض الأدوات التي تشتمل على المطبوعات، ووسائل الإعلام والوسائط الإعلامية المجتمعية، والمشاركة في المنتديات، وإصدار التعميمات، والتواصل مع الشركاء من الجهات الطوعية والرسمية ذات الصلة وعقد المؤتمرات، وتطوير مؤشرات القياس، وتكثيف الضغط الجماهيري، وتحفيز الطلب على الإصلاح، وتقديم الحلول البناءة على الصعيد الوطني، في إطار مؤشر مكافحة الفساد، وتقرير نظام النزاهة الوطني، وغير ذلك من المؤشرات، كما تعمل المنظمة على إستكمال وإصلاح المنظومة الوطنية والإستراتيجية والتشريعية والمؤسسية والتنفيذية الإجرائية الخاصة بمكافحة الفساد.³⁸

تقييم المنظمة

مضى على نشأة المنظمة إثنا عشر عامًا ، وعلى بدء عملها ومباشرة ست سنوات، ورغم قصر هذه المدة فإنه يمكن تقييم أدائها إيجابا وسلبا، لمعرفة مدى تأثيرها الفعلي أو ما إذا كانت قد أحدثت من خلال جهدها تغييرا في هذا المجال ويمكن تناولها على النحو التالي:

أولا : الجوانب الايجابية

1- تعتبر المنظمة الأولى من نوعها في السودان والمختصة بمحاربة الفساد أو بالأحرى المعنية بالمساعدة شعبيا في محاربه عبرتصويب جهدها لحماية مصلحة عامة، وليس لأعضائها مغنما مباشرا أو منفعة ذاتية.

2- اكتسبت قدرا من الثقة لدى الحكومة وعامة الجمهور بشكل عام، كما أوجدت لها خبرة تمكنها من الإسهام الإيجابي في محاربة الفساد.

³⁷ نفس المصدر ، ص . 8

³⁸ نفس المصدر ، ص . 11

3- تعد مستودعًا هامًا في المعرفة المتعلقة بالفساد، ومرجعًا مهمًا لكل المهتمين محليا وعالميا بمحاربة الفساد في السودان .

4- يشكل وجودها دافعا لمبادرات مماثلة ، كما تعبر عن تقبل المجتمع السوداني لمثل هذه الجهود الشعبية في الاصلاح ومحاربة الفساد.

5- تلعب دورا مهمًا في تعزيز جهود المجتمع العام أو الشعبي في محاربة الفساد.
ثانيا : الجوانب السلبية

1- إن ما أحدثته عمليا من تغيير أو تطوير في آليات مكافحة الفساد ضئيل وهو ما يعني قلة التأثير على السلطات الحكومية. فعلى سبيل المثال أجاز المجلس الوطني بتاريخ 2 يناير 2016م “قانون المفوضية القومية للشفافية والإستقامة ومكافحة الفساد”³⁹ في ظل النظام السابق، لكنها لم تستطع أن تؤثر على النظام لتشكيل الآلية وهي المفوضية التي تناط بها تنفيذ القانون. وفي ظل حكومة ثورة ديسمبر التي خلفتها، نصت المادة 39 (4) (ب) من الوثيقة الدستورية على تشكيل مفوضية مكافحة الفساد وإسترداد الأموال العامة، ولكنها بدلا من انفاذها عدلت حكومة الثورة عنها إلى تأسيس لجنة إزالة التمكين تحت رئيس مجلس السيادة ولم تؤسس للمفوضية التي ظلت مطلبا شعبيا.

2- وجودها يعطي انطبعا بأنها تلعب المحسن لصورة الحكومة التي قبلت بوجود المنظمة والسماح لها بالعمل كتعبير واضح على نيتها الصادقة في محاربة الفساد وتطوير استراتيجيتها في ذلك ليدل ذلك على مرونتها، ولكن دون أن تقدم جهدا عمليا أو التزامًا حقيقيًا في ذلك.

3- قد يمنع وجودها بروز مبادرات جادة مماثلة، أو عدم نجاحها قد يدفع إلى قنوط الناس من تأثير مثل هذه المنظمات في المراقبة والإصلاح، بدليل عدم نجاحها في الضغط على السلطات الرسمية، فيدفعهم ذلك إلى حالة من اليأس من انصلاح الحال بمثل هذه الجهود الشعبية.

4- أصابت نجاحا محدودا في رفع الوعي المجتمعي ومنظماته التي لم تحقق مجتمع الطهر الذي كانت تتطلع إليه على مستوى الأفراد أو المجموع، وذلك بحسب رئيس المنظمة ندرة الكوادر البشرية المؤمنة

³⁹ محمد علي ، عبدالرحيم خلف الله (11 أكتوبر 2019) إنشاء مفوضية مكافحة الفساد من أجل سودان نزيه وديمقراطية مستدامة ،

<https://www.alrakoba.net/31328373/> ، تاريخ التصفح 22 / 12 / 2020م ص. 1

بالرسالة وقلة المتطوعين بسبب انشغالهم بمشاكلهم الفردية في ملاحقة مطالب الحياة اليومية واحتياجاتهم الفردية.

5- تعد مسائل الفساد ضمن جرائم جنائية، خاصة الفساد الكبير الذي لا يمكن أن تصلحه وسائل النصح والإرشاد الناعمة، لأن من ينخرطون فيها هم من المسؤولين الكبار الذين يمارسونها قصدًا وليس جهلاً، فلا بد من أدوات القوة الرادعة، وهذا يتطلب امتلاك سلطة قوية التي لا تتأتى للمنظمة، وثمة شك في فاعلية الطرق المستمر أن يؤتي أكله ولو بعد حين في تبني ما تدعوا إليه المنظمة.

6- منظمة الشفافية السودانية هي المنظمة الوحيدة المهتمة بقضايا الفساد، وتوجه عملها تجاه حماية المصلحة العامة للمجتمع وليس رعاية مصلحة خاصة لمنسوبيها على غير عادة منظمات المجتمع المدني التي تضمن قدرًا من المصلحة المباشرة لعضويتها التي تجتذبهم للعمل، ولكن المنظمة بهذا بلاشك تعبر عن فهم راقى ولكنه في ذات الوقت يثير الشك في استمرار أعضائها في هذا النهج من التصحية من أجل المصلحة العامة، فإلى أي مدى ستستمر وتتطور هذه المنظمة، وتجد الدعم المادي والمعنوي من المجتمع أو الدولة؟ أم ستنتهي عند أصحاب المبادرة الأولى وبفتورهم أو توقفهم لسبب من الأسباب ستوقف.

الخاتمة

شهد السودان قيام منظمات مجتمع مدني من وقت مبكر، وتنوعت هذه المنظمات من حيث الشكل أو الأغراض والأهداف، ودرجات النضج والأدوار، ولكن دورها في مكافحة الفساد لم يكن ظاهراً إلا في إطار تغيير عنيف للأنظمة العسكرية، في أكثر من ثورة شعبية، ولكن في السنوات الأخيرة لحكم ثورة الانقاذ الوطني العسكرية التي جاءت بانقلاب عسكري وحكمت السودان لثلاثة عقود من الزمان، شهد ميلاد منظمة متخصصة في تعقب قضايا الفساد، أو بالأحرى تصوب جهودها نحو الإصلاح المؤسسي المطلوب لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد فأضحى لهذا المجال منظمة تتابعه، بيد أن ما أحدثه جهدها حتى الآن في تطوير جهود مكافحة الفساد ضئيل، وذلك لغياب آليات مكافحة الفساد، وضعف أو غياب سلطة البرلمان وتغول السلطة التنفيذية على القرار في ظل الانقاذ أو حكومة ثورة ديسمبر الحالية، وكان التعويل على تحقيق شعارات الثورة وهي محاربة الفساد، ولكنها هي الأخرى لم تعمل على استكمال آليات مكافحة الفساد، بل عدلت عن المسار الصاعد في تعزيز آليات النزاهة الوطني، إلى تأسيس آلية

فضفاضة تحت سلطة رئيس مجلس السيادة التي عرفت بلجنة تفكيك نظام الانقاذ واسترداد الأموال المنهوبة، الذي عنى تراجعاً في جهود تطوير استراتيجية مكافحة الفساد، لهذا لم تستطع المنظمة إحداث التأثير المنشود.